العرب
الأربعاء 2020/02/19
السنة 42 العدد 11622

الجيش الليبي يدمر سفينة أسلحة تركية في ميناء طرابلس

غسان سلامة يستنجد بدول العالم لمساعدة البعثة الأممية في مراقبة حظر الأسلحة إلى ليبيا

أعلن الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، الثلاثاء، استهداف سفينة تركية محملة أسلحة في ميناء طرابلس البحري، الأمر الذي يؤكد خرق حكومة الوفاق والميليشيات المسلحة قرار حظر الأسلحة ورضوخهم للإملاءات التركية وتعطيلهم العملية السياسية التي يرعاها المجتمع الدولي.

الجيش الليبي ينتفض ضد الأطماع التركية

طرابلس – استهدف الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، الثلاثاء، سفينة شحن تركية تحمل أسلحة في ميناء طرابلس، في خطوة تفضح المساعي التركية لتغذية الصراع في البلد عبر دعمها لحكومة الوفاق والميليشيات التي تقف ورائها بالذخيرة والسلاح، ضاربة الجهود الدولية لإيجاد تسوية سياسية واتفاق وقف إطلاق النار عرض الحائط.

وأعلنت عملية الكرامة التي تنفذها القيادة العامة للجيش الوطني الليبي استهداف مستودع أسلحة بميناء طرابلس البحري.

وقالت العملية في بيان لها "وجهنا ضربة عسكرية لمستودع أسلحة وذخيرة بميناء طرابلس لإضعاف إمكانيات المرتزقة". وأضاف البيان أن "الجيش الوطني يدعو الجماعات المدعومة من الوفاق إلى تجنب انتهاك وقف إطلاق النار والالتزام بمخرجات مؤتمر برلين".

خالد المحجوب

تركيا تخرق بشكل واضح اتفاقيات حظر إرسال السلاح إلى ليبيا

وذكر البيان "ترحب القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية بجميع المبادرات التي تهدف لإحلال السلام في البلاد؛ ومن هذا المنطلق.. فإن وحدات القوات المسلحة تحترم وقف إطلاق النار حسب الأوامر العسكرية الموجهة إليهم؛ ولكن نظراً للخروقات المتكررة وإطلاق النار من قبل الجماعات الإرهابية التي خرجت عن سيطرة السراج وزمرته، فإن القوات المسلحة أعطت أوامرها لتوجيه ضربةٍ عسكرية على مستودع أسلحة وذخيرة داخل ميناء طرابلس، وذلك بهدف إضعاف الإمكانيات القتالية للمرتزقة الذين وصلوا من سوريا ليعاونوا عناصر الجماعات المسلحة المتحالفة مع مقاتلي تنظيم داعش والقاعدة."

وتابع البيان أنه "وعليه ... فإن الجيش الوطني الليبي يدعو العناصر المنطوية تحت الجماعات المدعومة من قبل السراج إلى الإمتناع عن انتهاك وقف إطلاق النار والالتزام بما تم التعهد عليه في مؤتمر برلين أمام العالم، وذلك لأن رد القوات المسلحة العربية الليبية لن يكون بالأمر الهين والبسيط". بدوره، أكد العميد خالد المحجوب، مدير إدارة التوجيه المعنوي بالقيادة العامة للجيش الليبي، في تصريحات صحافية أن" الجيش قصف، الثلاثاء، سفينة تركية محملة بالأسلحة والذخائر لتسليمها إلى الميليشيات المسلحة، بعد وصولها إلى ميناء طرابلس البحري."

وأوضح المحجوب أن" استهداف السفينة جاء بعد التأكد من حمولتها، مضيفا أنها قدمت من تركيا، في خرق واضح لاتفاقيات حظر إرسال السلاح نحو ليبيا والجهود الأممية لتثبيت وقف إطلاق النار في البلاد."

وقال مسؤولان بالميناء البحري للعاصمة الليبية لوكالة رويترز إن سفنا راسية بالميناء، ومن بينها ناقلات وقود، جرى إخلاؤها الثلاثاء بعد هجوم. وهذه المرة الأولى التي يتم فيها الإعلان عن استهداف ميناء طرابلس البحري.

وسبق أن حذر الجيش الليبي من انتهاك الميلشيات لقرار وقف إطلاق النار، الأمر الذي عطل التوصل إلى تسوية سياسية بين أطراف النزاع.

وتدعم تركيا حكومة الوفاق بالسلاح والمرتزقة بهدف عرقلة جهود الجيش الليبي الذي يخوض منذ أبريل الماضي معركة لتحرير طرابلس من الإرهاب وسطوة الميليشيات.

ولا يأبه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالتحذيرات الدولية جراء تدخله المتواطئ في ليبيا ومحاولته جر البلاد إلى مزيد من الانقسام والفوضى. وتأكدت هذه المساعي منذ إعلانه في نوفمبر الماضي، توقيع اتفاق عسكري مع حليفه فائز السراج رئيس حكومة الوفاق، يقوض السيادة الليبية ويهدد أمن المتوسط.

وذكرت تقارير إعلامية سابقة إن تركيا أرسلت الآلاف المرتزقة إلي ليبيا، بهدف فرض أجندتها بالملف الليبي على شاكلة الملف السوري.

وتستغل تركيا الهدنة الهشة في البلاد من أجل تعزيز قوة الميليشيات الداعمة لحكومة الوفاق في طرابلس ردا على مكاسب الجيش الليبي الميدانية، بعد أن حقق الجيش تقدما كبيرا في أكثر من محور في العاصمة ومصراتة وسرت خلال الأسابيع الأخيرة قبيل جولتي موسكو وجنيف.

ولقطع الطريق على الخطط التركية، أعلن الاتحاد الأوروبي، الاثنين، عن قيامه بمهمة جديدة تستهدف مراقبة قرار حظر الأسلحة شرق المتوسط، وهي خطوة تستهدف ضمنيا إيقاف تهريب أسلحة تركية إلى ليبيا.

وعلى رغم القرار الأوروبي تصر أنقرة على خرق الهدنة وإرسال السلاح للميليشيات، وهو ما كشفه الجيش خلال استهدافه لميناء طرابلس.

وتزامن استهداف ميناء طرابلس مع جولة جديدة من المباحثات للجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5 في جنيف والتي تهدف إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة في البلاد. وقال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة إن ميناء طرابلس البحري تعرض لهجوم الثلاثاء دون أن يدلي بتفاصيل.

ووصف سلامة قرار وقف إطلاق النار ب"الهش"، وأنه يتعرض لخروقات متكررة."

وكان أطراف النزاع في ليبيا، أقروا في بداية فبراير بضرورة تحويل الهدنة إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، لكن بدون التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن.

ودعا مبعوث الأممي كافة الدول إلى احترام حظر الأسلحة على ليبيا، وذلك غداة اتفاق أوروبي بهذا الصدد. وصرح غسان سلامة في افتتاح الجولة الثانية من مباحثات اللجنة العسكرية بين طرفي النزاع الليبي بجنيف "كل من يستطيع المساعدة في مراقبة حظر الأسلحة، مرحب به". وأضاف "سواء قام بذلك أوروبيون أو غيرهم.. هذا ليس مهما".

وبعدما تم انتهاك حظر الأسلحة مرارا من قبل الطرف التركي، دعا المبعوث "كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إن يهبوا لمراقبة احترام حظر الأسلحة".

ويأتي هذا النداء في وقت توصل الاتحاد الأوروبي الاثنين إلى اتفاق لنشر بوارج شرق المتوسط لمنع وصول شحنات السلاح لهذا البلد، شرط عدم السماح للمهمة بتشجيع عبور المهاجرين، وهو ما طالبت به دول عدة.

وبدأ طرفا النزاع في جنيف الثلاثاء سلسلة جديدة من المباحثات العسكرية غير المباشرة. وقال سلامة الثلاثاء "ساذج من يعتقد أن جلسة واحدة ستحل المشاكل" مؤكدا الحاجة إلى عدة أسابيع من المباحثات "للتوصل إلى حل". بيد أنه اعتبر أن الهدنة وان كانت "هشة" فان ثمة "دواعي تفاؤل" خصوصا لان "الليبيين يريدون وضع حد لهذه المأساة".

وتبنى مجلس الأمن الدولي الأربعاء الماضي، قرارا يطالب ب "وقف دائم لإطلاق النار". ولاحظ سلامة أن اتفاق وقف إطلاق النار لا يمثل "شرطا مسبقا" لبدء حوار سياسي بين الليبيين مقرر في 26 فبراير بجنيف.

الأزمة الليبية في محادثات حفتر والسفير الأميركي

طرابلس – بحث قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، مع سفير واشنطن لدى طرابلس ريتشارد نورلاند، الثلاثاء، ملف الأزمة الليبية.

جاء ذلك خلال استقبال حفتر للسفير الأميركي في مكتبه بمدينة بنغازي (شرق)، حسب بيان للمكتب الإعلامي للقيادة العامة للجيش الليبي.

وبين المكتب الإعلامي للقيادة العامة للجيش الليبي أنه خلال اللقاء جرت مناقشة ملف الأزمة الليبية المطروح على الساحة الدولية، وكذلك الحديث عن دور الجيش الوطني في محاربة الإرهاب وتأمين البلاد وحفظ سيادتها من العابثين بأمنها وسلامة أراضيها.

وأكد حفتر على ثوابت الجيش الوطني التي تنص على تأمين كافة التراب الليبي وإنهاء سيطرة الإرهابيين وإخراج كافة المرتزقة من ليبيا، والذين تم جلبهم عن طريق تركيا.

ويخوض الجيش الوطني الليبي منذ أبريل الماضي معركة لتحرير طرابلس من الإرهاب وسطوة الميليشيات المسلحة.

تجريم الإثراء غير المشروع يؤجج خلافات التحالف الحكومي في المغرب

أحزاب الغالبية تتوجس من المساءلة والمحاسبة

محمد ماموني العلوي

الرباط – فجر مشروع القانون الجنائي خلافات داخل التحالف الحكومي في المغرب، وشكل بند الإثراء غير المشروع نقطة الخلاف، حيث تعارضه أكثر من جهة لها مصلحة في عدم تمريره أمام حالة توجس وقلق من خضوعها للمساءلة والمحاسبة.

وحاولت بعض الأحزاب سحب مشروع القانون من مجلس النواب وإعادته إلى مجلس الحكومة، حيث يتعلل وزير العدل محمد بن عبدالله، بكون هذه الحكومة ليست هي التي أتت بهذا المشروع وإنما التي سبقتها وبالتالي لا يمكن البت فيه.

ويرى وزير العدل المغربي، أن الحكومة الحالية من حقها أن تُحاط علما بمشروع القانون الجنائي من أجل وضع بصمتها عليه، خصوصا أنه أعدّ في سياق سياسي مختلف عن اليوم.

من جهته أكد مصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بالعلاقات مع البرلمان وحقوق الإنسان، أن "تجريم الإثراء غير المشروع هو سبب البلوكاج (انسداد) في مشروع القانون الجنائي".

ويبدو أن الصراع حول بند الإثراء غير المشروع أصبح ذا أبعاد سياسية محضة بعد أن تخطى أعضاء مجلس النواب ليصل إلى أعضاء الحكومة. ويعتقد أستاذ العلوم السياسية، رشيد لزرق، أن "تجريم الإثراء بلا سبب يجسد ركيزة هامة من ركائز استراتيجية مكافحة الفساد".

ويتابع لزرق لـ"العرب" قائلا "غير أن انشطار الأغلبية الحكومية يظهر عدم جدية الأحزاب في مواجهة هذه المعضلة، على اعتبار أن هناك قيادات سياسية تستمد قوتها في توفير الحماية السياسية للفاسدين".

ويرفض فريق حزب العدالة والتنمية في مجلس النواب التعديلات التي جرى تقديمها من قبل الأغلبية بخصوص الإثراء غير المشروع، رافضا سحب مشروع القانون من لجنة العدل بمجلس النواب.

واقترح العدالة والتنمية تقديم "تعديل استدراكي" على هذه الجريمة، لكن حلفاءه رفضوا ذلك، فتقرر رفع هذا الخلاف إلى زعماء أحزاب الأغلبية للبت فيه.

وينص مشروع القانون الذي أحالته الحكومة على البرلمان في 2016 قصد مناقشته ثم تبنيه، على فرض غرامات تتراوح بين 100 ألف ومليون درهم (نحو 10 آلاف إلى 100 ألف دولار) في حق أي شخص "تثبت زيادة كبيرة وغير مبررة لذمته المالية أو ذمة أولاده"، بعد توليه لمهمة أو وظيفة عمومية. ويرفض عدد من أحزاب الأغلبية الحكومية هذه الصيغة من مشروع القانون الجنائي، التي جاءت بها الحكومة السابقة لكونها تمس بمصالح عدد من قياديها، ما جعل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان تمر بحالة انسداد غير مسبوق في ما يتعلق بالبت في هذا البند من القانون الجنائي.

محمد أوزين

قانون الإثراء غير المشروع سيف موجه إلى الخصوم

ويرى مراقبون أن قيادات من أحزاب كثيرة تتخوف من مساءلتها حول طريقة تدبير ميزانيات تسيير الجماعات المحلية، خصوصا بعد قيام مصالح حكومية بالبحث في شكايات تقدمت بها بعض الهيئات ضد مجموعة من رؤساء الجماعات تتهمهم فيها بالإثراء غير المشروع منهم الجمعية المغربية لحماية المال العام التي تقدمت بشكاية لدى محكمة الاستئناف، ضد محمد مبديع القيادي بالحركة الشعبية، تتهمه فيها بتبديد أموال عمومية والاغتناء غير المشروع وخرق قانون الصفقات العمومية. ويستنتج لزرق أن "هذا التخاذل يظهر غياب الإرادة السياسية لدى أحزاب الأغلبية لإنجاح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بداية من التباطؤ في تشريع النصوص الترتيبية اللازمة وعرقلة المصادقة البرلمانية على القانون الجنائي، وهكذا تتأكد عوائق في القيام بأبحاث في ملفات الفساد الكبرى بها شبهة الاغتناء غير المشروع لشخصيات عمومية لم تكن تملك شيئا".

وخلف قانون الإثراء غير المشروع تباينا حادا داخل الأحزاب المغربية بين من يطالب بحذف العقوبات وأخرى تصرّ على تجريم الفعل.

وقالت فاطمة الزهراء برصات، النائبة البرلمانية عن حزب التقدم والاشتراكية إن "تجريم الإثراء غير المشروع، سيسهم في محاربة الفساد وتخليق الحياة العامة، لكن يجب الحرص على تحقيق الغايات والأهداف من وراء التجريم في إطار احترام القانون".

في المقابل دعا محمد أوزين عضو المكتب السياسي لحزب الحركة الشعبية إلى "تأطير بند الإثراء غير المشروع حتى لا يتحول إلى سيف موجه ضد الخصوم، وإلى ضبط القانون بشكل جيد"، وأردف في تصريحات صحافية، أن "من يدافعون عن هذا القانون قد يكونون ضحية لاستعماله في تصفية الحسابات السياسية مستقبلا".